

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

البطالة وانعكاساتها على الشباب العربي
(رؤية نظرية، وحلول عملية)

د. سالم بوبكر محمد شعيب /عضو هيئة تدريس - علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بنغازي



العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

البطالة وانعكاساتها على الشباب العربي

(رؤية نظرية، وحلول عملية)

ملخص البحث:

لقد هدف البحث للتعرف على أسباب البطالة وآثارها، وكيفية مواجهتها، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على الطريقة الوصفية واستخدم من أساليبها المتعددة، الأسلوب المكتبي، ولقد توصلت نتائج البحث إلى أن من أسباب البطالة عدم التوافق بين سياسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وعدم التنوع في مصادر الدخل القومي، وعدم رغبة الشباب في تعلم المهن الحرفية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية، والحروب، وسوء التخطيط في سياسات العمل والتشغيل. وفيما يخص آثار البطالة فقد تمثلت في: الهجرة، والتفكك الأسري، والطلاق، وتأخر سن الزواج، وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني، كانتشار الإرهاب والتطرف، والجريمة؛ وللحد من ذلك فقد توصلت نتائج البحث إلى مجموعة من الطرق أهمها: إعطاء الشباب قروض مالية من أجل إنشاء مشروعات صغيرة، والعمل على تغيير سياسات الدول لتنوع مصادر الدخل القومي، ودعم القطاع الخاص، وتغيير سياسات التعليم العالي لتوافق احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

الكلمات المفتاحية: البطالة - الشباب العربي - الهجرة - التفكك الأسري - الحروب .

Abstract:

The study aimed to identify the reasons of joblessness and its affects with the great ways to reduce their affects, the study use the description way to reach the results, which prove that high education system and the environment of work, unjust distribute of resources, in addition, the study reach the youth avoid the physical Jobs, including the social problems as divorce, crimes, the study recommend we must support the youth projects, and change the strategy of planning in all the sectors of high education and resources.

1. المقدمة:

تمثل مرحلة الشباب مرحلة العمل والإنجاز، حيث يشكل الشباب في كل المجتمعات القوة المنتجة والصانعة؛ نظرا لما يملكونه من مهارات ومعارف وقدرات جسميه تؤهلهم لبذل الجهد والطاقة من أجل تحقيق أهداف المجتمع. وبشكل عام فإن كافة الدول تخصص الميزانيات الكبيرة وتجهز المؤسسات التعليمية والمهنية من أجل إعداد الشباب لهذه المهام الصعبة.

حيث أصبح الاهتمام يتزايد بدراسة الشباب ومشكلاتهم في الآونة الأخيرة من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى حد أدى إلى ظهور فرع جديد في علم الاجتماع يسمى بعلم (اجتماع الشباب) يقتصر مجاله على بحث قضايا الشباب ومشكلاته على المستويين النظري والتطبيقي، وكذلك دراسة واقع الشباب واتجاهاتهم وقيمهم وأنماط سلوكهم ومشاكلهم الاجتماعية [14].

وعلى الرغم من مختلف الجهود التي تبذل من اجل الشباب في مختلف دول العالم الثالث، إلا أن سوء التخطيط، وعدم وضوح الأهداف يسبب عدم قدرة المجتمعات على الاستفادة الفعالة من ثرواتها البشرية المتمثلة في إمكانات الشباب، ولقد شاهدنا أخيرا التقدم المذهل في التكنولوجيا والذي ساهم بشكل أو بآخر في تقليص القوى العاملة، حيث أصبح الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية في تزايد كبير، الأمر الذي سبب قلة الفرص المتاحة للشباب للحصول على العمل الملائم، وتنامي ظاهرة البطالة بين الشباب بشكل كبير [9].

ولذلك أصبحت البطالة إحدى أخطر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب، وتمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن، نظرا لآثارها النفسية والاجتماعية، والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، لتعلن ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة (البطالة) على الأمن القومي العربي، وبالرغم من ذلك فإن معدلات البطالة أصبحت تتزايد يوما بعد يوم.

حيث يشكل انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب العربي بيئة خصبة لنمو العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية، وانتشار العنف، والإرهاب، والجريمة بمختلف أنواعها، وخفض مستويات المعيشة، وزيادة من يقعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة وقاسية على الشباب، مما يجعلهم غير قادرين على توفير ابسط احتياجاتهم الشخصية، الأمر الذي يمنعهم من ممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي.

وقد تؤدي تلك الظروف - سالف الذكر - إلى استياء وتدمير العاطلين عن العمل، وقد تؤثر على النظام السياسي، والاجتماعي للدولة، حيث يتيح الوقت الفائض لدي العاطلين الفرصة للعبث بنظام القيم الاجتماعية في سبيل تمضية الوقت،

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

والتخلص من الروتين السائد، والقضاء على مشاعر الملل والإحباط، والفراغ، وقد يقع العاطلون عن العمل نتيجة حاجتهم الملحة للمال ولضغوط متطلبات الحياة، فريسة للحركات الإرهابية والهدامة، وعصابات الجريمة المنظمة. لذا فان شريحة العاطلين عن العمل تشكل عبئا ثقيلا متزايدا على كاهل الأنظمة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الدولة، ما لم تسمح الأنظمة في كل دولة على احتوائها والحد من تفاقمها على المستوى الدولي والمحلي

والواقع أن مشكلة البطالة أصبحت تثير مخاوف أغلب البلدان العربية-ومن بينها ليبيا- وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة، حيث وصلت نسبة البطالة في عام 2001 إلى 14% من إجمالي القوى العاملة العربية البالغة 90 مليوناً، مما يعني وجود 12.5 مليون عاطل، معظمهم من الشباب، ونظرا للارتفاع المتزايد في حجم القوى العاملة العربية، فقد ارتفع العدد من 65 مليون نسمة عام 1993، إلى 89 مليوناً في العام 1999، ويتوقع أن يصل إلى 123 مليون في العام 2010، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو 3 ملايين عامل سنويا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم 15 مليار دولار سنوياً [16]. وفي ضوء تلك البيانات، فإنه الباحث يتوقع أن حجم القوى العاملة العربية لعام 2020 قد وصل إلى 156 مليون نسمة، أو أكثر.

وأما فيما يتعلق بمعدلات البطالة بين الشباب في الدول العربية نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 60% في مصر والأردن وسوريا، وفلسطين، و40% في تونس والمغرب والجزائر (16)، وفي ليبيا وصلت نسبة العاطلين عن العمل 13% بحسب نتائج التعداد السكاني في ليبيا لعام 2006 (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: 2006، 73) [7]، وفي عام 2007 وصلت نسبة البطالة بليبيا 13.5% [6]، وفي احدث التقديرات الرسمية بعد ثورة فبراير لعام 2012 ارتفعت نسبة البطالة في ليبيا إلى 23% (8). وتشير تلك النسب إلى ارتفاع في معدلات البطالة على المستوى العربي، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود العربية من اجل التخفيف منها بقدر الإمكان ، لأنها تعتبر من اخطر المشاكل الاجتماعية تأثيرا على الأمن القومي العربي.

وبناء على ما سبق فإنه مشكلة البطالة تعد من أهم الموضوعات الجديرة بالدراسة والاهتمام في الوقت الحاضر، لفهم تفاصيلها، والتعرف على أسبابها وعواملها، والآثار النفسية والاجتماعية، والاقتصادية المترتبة عليها حتى تتمكن الدول العربية من العمل معا في وضع الخطط، والبرامج والسياسات العامة، والخاصة بكل دولة من أجل التصدي لمشكلة البطالة، والحد من آثارها على الشباب، والأسرة والمجتمع بشكل عام.

2. مشكلة البحث:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في دول العالم المتقدمة، والنامية على حدٍ سواء، وذلك لنتائجها، وانعكاساتها على جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، وما تركته من آثار سلبية في

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

حياة الأفراد، والجماعات الإنسانية. ومن ذلك المنطلق تم تحديد البحث الحالي في دراسة البطالة وانعكاساتها السلبية (الأثار) على الشباب العربي.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

1.3. يستمد هذا البحث أهميته من خطورة الآثار السلبية المترتبة على البطالة لاسيما على الشباب والمتعلمين تحديداً، والتي تعد مؤشراً مهماً على الإخفاق في إدارة واستثمار أهم الموارد التنموية، وهو المورد البشري، الأمر الذي يستدعي ضرورة تسخير كافة إمكانيات المجتمع وطاقاته لمواجهةها؛ لأن عدم مواجهتها يترتب عليه مشكلات أخرى قد تكون أخطر وأعمق من مشكلة البطالة ذاتها، حيث يُنظر لأغلب مشكلات الضبط الاجتماعي، وتدني معدلات الإنتاجية على أنها انعكاس لتراجع معدلات التشغيل، وقد أشارت كثير من الدراسات الاجتماعية أن انتشار البطالة ينتج عنه بروز كثير من المشكلات، كالعنف، وانتشار الجريمة، وإدمان المخدرات، والتفكك الأسري .. وغيرها من المشكلات الاجتماعية، بل إن هناك من يشير إلى زيادة انتشار الأمراض النفسية والعقلية بسبب البطالة [23].

2.3. كما يستمد البحث أهميته - أيضاً - من تفاقم في معدلات البطالة في الدول العربية ومن بينها "ليبيا" لأنها أصبحت تعاني من معدلات بطالة تعتبر من أعلى المستويات العالمية، حيث تحتفظ المنطقة العربية بأعلى معدلات للبطالة بين دول العالم، فقد بلغ معدلها العام 17% أي ما يزيد عن 20 مليون عاطل عن العمل، وهي تسجل أعلى الأرقام بين الشباب، وخاصة المتعلمين وحديثي التخرج [28]؛ و ذلك يستدعي دراسة البطالة وتحليل أهم الأسباب المؤدية إلى شيوعها بين الشباب العربي، ومن ثم محاولة الوصول إلى أفضل الحلول للحد منها.

3.3. وكذلك تتجلى أهمية دراسة مشكلة البطالة إلى كون الشباب هم أساس التنمية، وثروة الأمة التي تفوق ثروتها ومواردها كلها، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل في مختلف البلدان العربية - ومن بينها ليبيا-، مما يسبب مشاكل عديدة لدى الشباب العربي، وعائق كبير أمام الحكومات؛ لان تزايد حجم الشباب العاطل عن العمل يعتبر هدر واضح للقدرات البشرية، واستمرارية المشكلة يشكل خطورة كبيرة ليس على الاقتصاد الوطني -لكل دولة- فحسب بل على الأمن الاجتماعي، والقومي للبلدان العربية. ولذلك لا بد من تكاتف جميع الجهود الدولية والمحلية من اجل دراستها، ومعرفة أهم الأسباب المؤدية لانتشارها، حتى تتمكن من وضع الخطط السليمة للتخفيف من شيوعها بقدر المستطاع.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

4. أهداف البحث:

1.4. التعرف على الأسباب المودية إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب.

2.4. التعرف على الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب.

3.4. الوصول إلى الطرق السليمة التي تؤدي للحد من انتشار البطالة بين الشباب

5. تساؤلات البحث:

1.5. ما أهم الأسباب المودية إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب؟.

2.5. ما الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب؟.

3.5. ما الطرق السليمة التي تؤدي للحد من انتشار البطالة بين الشباب؟.

6. منهجية البحث :

تقوم منهجية البحث على الطريقة الوصفية التحليلية، واستخدام الأسلوب المكتبي من أساليبها المعروفة الذي يعتمد على مراجعة وتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع من (كتب وبحوث وأوراق عمل وإحصائيات وتقارير رسمية)، ومن ثم تنظيم وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، واستخلاص أهم النتائج منها.

7. تعريف مصطلحات البحث :

1.7- البطالة : Unemployment

يُجمع الاقتصاديون والخبراء - وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية - على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجده"، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الداخليين لسوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب [17]. ، كما ينظر للبطالة على أنها "الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ، وباحتاً عنه، ولكنه لا يجده" [2].

كما تعرف البطالة - أيضاً- بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد أو الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسب، كما عرفت بأنها التوقف الإرادي عن العمل تبعاً لفقدان الشغل [5].. بينما عرفها فريق آخر بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد في سن العمل وقادر عليه جسمياً، وعقلياً وراغب في أدائه ويبحث عنه ولا يجده، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توافرت له فرص العمل [11].

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ويعرف الباحث بالبطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه، ومن ضمن القوى المنتجة ولا تتوفر له فرص عمل لظروف قد ترجع للفرد نفسه (كعدم الرضا على طبيعة فرص العمل المتوفرة)، أو للإمكانيات المادية لكل بلد. وبما أن البطالة لها أنواع متعددة فإنه لا بد من تعريف تلك الأنواع حتى يكون التعريف أكثر وضوحاً. وفيما يأتي عرض لتلك الأنواع:

1.1.7. البطالة السافرة: وتعني وجود أعداد كبيرة من قوة العمل قادرة وراغبة في العمل وتبحث عنه وتقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنها لا تجده [16]. وكما تعني حالة خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه، وذلك لسبب خارج عن قدراته [10]، وهذه النوع من البطالة نجده شائعاً لدى الكثير من الدول العربية، ومن بينها ليبيا وخاصةً لدى حملت الشهادات الجامعية، والمعاهد العليا والمتوسطة، بل حتى وصل الأمر إلى حملة الماجستير والدكتوراه في بعض الدول العربية كمصر، وليبيا إلى حدٍ ما.

2.1.7. البطالة المقنعة: وتعني أن هناك عمالاً يعملون اسماً لا فعلاً، ويقبضون أجوراً ورواتب دون أي إنتاجية فعلية [16]. كما تعني أيضاً زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية، بحيث لا يتأثر الإنتاج ولو تم الاستغناء عن ذلك الجزء من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال تبدوا ظاهرياً أنها في حالة عمل ولكنها فعلياً لا تقدم أي إضافة للإنتاج [18]، وهذا النوع أيضاً ينتشر بكثرة - حسب ما أشارت إليه مختلف التقارير والدراسات التي أجريت حول البطالة - بالدول العربية، وخصوصاً بمجتمعنا الليبي، حيث هناك تكديس في العمالة في مختلف القطاعات وخاصة في قطاع التعليم، أي بمعنى وجود الموظف في عمله، ولكن بدون أي مجهود يذكر، بل في الغالب لا يأتي إلى العمل إلا نادراً.

3.1.7. البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث بسبب ارتباط العمل بمواسم معينة؛ وهي تحدث في أنواع محددة من النشاط الاقتصادي مثل القطاع الزراعي، والذي يعد أكبر القطاعات التي يظهر فيها هذا النوع من البطالة بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، وقد تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، وكذلك تحدث بسبب ارتباط العمل بأوقات معينة مثل العمل في أنشطة الحج والعمرة أو السياحة، ولذلك نجد من يطلق على هذا النوع من البطالة أيضاً اسم البطالة الدورية ونجد هذا النوع منتشر في كثير من البلدان العربية منها ليبيا، ومصر، والسعودية وغيرها [25].

4.1.7. البطالة الهيكلية: وتعني عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج، وبمعنى آخر فإنه هذا النوع من البطالة يحدث عندما تصبح المؤهلات العلمية غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة [18]، وهذا النوع - أيضاً - نجده سائداً في كثير من البلدان العربية - ومنها ليبيا - حيث يوجد تكديس بأعداد كبيرة ممن يحملون شهادات جامعية، لا يحتاجها سوق العمل.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

5.1.7. البطالة الاختيارية: وهي التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه وإما لبحثه عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته وتفضيله قضاء وقته بطريقته الخاصة [25].

6.1.7. البطالة السلوكية: وهي ناجمة عن عدم قبول الأفراد بعض الأعمال المتوفرة، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا فيها خشية التأثير على مكانتهم الاجتماعية، مثلاً تنظيف الشوارع، والمؤسسات الحكومية، العمل في المحلات التجارية، والعمل في المنتزهات والحدايق العامة، غسيل السيارات وغيرها من الأعمال [18].

7.1.7. البطالة الجزئية: وتعني الحالة التي يمارس فيها الفرد عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل النظامي سواءً نقص في ساعات العمل أو أيامه ((محمد بن ناصر وآخرون: 2013، 247)). ، وبمعنى آخر هي الحالة التي يعمل فيها الأفراد أقل من ساعات العمل العادية [10].

8.1.7. البطالة التكنولوجية: وهي التي تنشأ نتيجة تعويض الأيدي العاملة بالأجهزة الإلكترونية والآلات [5]. وبمعنى آخر يحدث هذا النوع كلما حدث تطور أو استحداث في الجانب التقني، والتكنولوجي.

ونستنتج من العرض السابق لأشكال البطالة بأنه لا يمكن أن تصدر أحكاماً قاطعة بأنه تلك الأنواع تنشر بشكل واحد في جميع البلدان العربية، بل نجد أنها قد تختلف من مجتمع إلى آخر، وذلك بحسب الخصوصية الثقافية لكل مجتمع من جهة، وإمكانيات التشغيل والتوظيف المتوفرة لكل بلد من جهة أخرى، ولكن عرض أشكال البطالة (سألفه الذكر) يساعد في تشخيص دقيق لمفهوم البطالة، ومن ثم تحليل أعمق لكل عناصرها وأبعادها، الأمر الذي يساهم في وضع تصور علمي لمواجهة الآثار المترتبة عليها والتخفيف من حدتها.

2.7 الشباب : youth

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم من المشكلات الرئيسية في البحوث الاجتماعية، إذ تعدد وتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، الأمر الذي يخلق قدرًا من التضارب في اللبس عند استعمال هذه المفاهيم. ولا يختلف مفهوم الشباب عن غيره من المفاهيم الاجتماعية إذ تعدد وتداخل تعريفات هذا المفهوم نظراً لاختلاف الكتاب والدارسين حول مرحلة الشباب [14]. لذا نجد بعض المختصين في مجال الشباب يعرفهم من خلال أربعة اتجاهات وهما: الاتجاه الديمغرافي، والاتجاه البيولوجي، والاتجاه السيكلوجي والاتجاه الاجتماعي. أما فيما يخص الاتجاه الديمغرافي فقد حدد مفهوم الشباب وفقاً لمعيار السن فهم يعتبرون أن الشباب هم الشريحة العمرية تحت سن العشرين، ويرى آخرون أنها الشريحة ما بين خمسة عشر عاماً، وخمسة وعشرون عاماً ويمتد بما آخرون حتى سن الثلاثون. بينما الاتجاه البيولوجي (الفيسيولوجي) فقد حدد سن الشباب بأنها السن ما بين ستة عشر [16]

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

سنة، وثلاثين عاماً [30] باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل معاً. أما فيما يتعلق بالاتجاه السيكولوجي فإنه يرى أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد لسن، معين، وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فأنت شاب بقدر ما تشعر بالحياة والحماس والحركة والطموح والأمل في الحياة، وأهمية الدور المناط بالفرد. وبمعنى آخر وحسب رأي علماء النفس أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي يكتمل فيها نمو كافة الجوانب الشخصية، والوجدانية، والمزاجية للفرد بشكل يمكنه من التفاعل السوي مع الآخرين. أما فيما يتعلق بالاتجاه الاجتماعي فينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط. بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في مجموعة من الأشخاص كانوا شباباً. ومن جانب آخر فإن علماء الاجتماع يرون أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص؛ لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً أو أدواراً في بنائه وتنتهي حينما يكمل الشخص من احتلال مكانته ودوره في المجتمع في السياق الاجتماعي وفقاً لمعايير التفاعل الاجتماعي [20].

وذهب الدكتور أحمد فؤاد الشربيني إلى أن فترة الشباب تلك الفترة من النمو والتطور الإنساني التي تتسم بسمات خاصة وتنقسم هذه الفترة في نظره إلى أربع مراحل هي: مرحلة المراهقة: وتمتد من سن 12-15 سنة وتمتاز بسرعة النمو البدني، وظهور الأعراض الجنسية وما يصاحبها من تغيرات. ومرحلة اليقوع: وهي المرحلة التي تمثل السن من 15-18 سنة من العمر والتي يستمر فيها النمو البدني ولكن بسرعة أقل من المراهقة، كما يستمر فيها التطور النفسي والسلوكي ويتم فيها النضج الجنسي. بينا مرحلة الشباب المبكر: فهي المرحلة التي تشتمل على الفترة من 18-21 سنة من العمر، ويأخذ فيها النمو البدني اتجاهاً وظيفياً، وتتجه فيها التغيرات العاطفية نحو الاستقرار ويصل فيها النمو العقلي لأقصى مدى. أما فيما يخص مرحلة الشباب البالغ: فهي المرحلة التي تمتد من 21-25 سنة من العمر والتي يحقق فيها الفرد قمة النضج والتكيف مع الحياة ويأخذ النهج الواقعي الاجتماعي المثالي السليم [21].

ومن خلال تلك التعريفات -سألفة الذكر- فإن الباحث يعرف فئة الشباب بأنها المرحلة العمرية التي يكتمل فيها نمو الفرد الجسمي، والعقلي، والنفسي، والاجتماعي، حتى يكون قادراً على ممارسة مختلف الأدوار التي تسند إليه من قبل مجتمعه؛ وعادة تلك المرحلة تبدأ من سن 18 إلى سن 30 سنة.

وبناء على ما سبق فإن عند تحديد مفهوم الشباب يجب أن لا نعتد على معيار واحد، وإنما لا بد أن نأخذ كافة المعايير بعين الاعتبار في تحديد مفهوم الشباب، حتى يكون التعريف أكثر شمولاً، وأقرب للمنطلق في تحديد مرحلة الشباب، ومن جهة أخرى لا بد أن نراعي -أيضاً- الخصوصية الثقافية، والاجتماعية لكل بلد، أي بمعنى ما يعد شاب في بلد، قد لا يكون كذلك في بلد آخر، بل أن هذا الاختلاف قد نجده حتى في داخل البلد نفسه ما بين مدينة وأخرى، وخاصة في الدول التي تتميز بقرعة جغرافية كبيرة.

لقد تم عرض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي - بشكل مباشر، وغير مباشر- من القديم الى الأحدث، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

أجرى إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل (1983) دراسة عن انتقال العمالة العربية وأبعادها في الدول العربية المستوردة للعمالة الوافدة وهي (السعودية - ليبيا - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - قطر - البحرين) وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة على توظيف العمالة المواطنة في الأقطار العربية النفطية المذكورة هي: استمرار الاعتماد على قوة العمل الوافدة نتيجة لتدهور قيم العمل والتحفيز ضد العمل اليدوي ، واستمرار التحيز ضد عمل المرأة وزيادة مشاركتها . بالإضافة إلى هدر القوى العاملة المحلية الذي يتمثل في انتشار وتزايد البطالة السافرة والمقنعة في الأقطار العربية المذكورة رغم محدودية مواردها البشرية ، وتركز السكان المحليين في قطاع الخدمات الحكومية وأنشطة هامشية أخرى . وانصرفهم عن العمل المنتج [1].

و فيما يخص دراسة محمد سالم كعبية (1998) بالمجتمع الليبي فقد هدفت للتعرف على مدى تناسب مخرجات التعليم الجامعي مع فرص العمل المتاحة ومع احتياجات السوق المحلية من العمالة. ولتحقيق هذه الهدف اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات (المنشورة وغير المنشورة) التي تحصل عليها من أمانتي التعليم والبحث العلمي والتخطيط، وكذا من الهيئة العامة للقوى العاملة. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :وجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة ، وهو ما يعزوه الباحث إلى زيادة أعداد الخريجين الجدد في بعض التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل كتخصصات العلوم الاجتماعية مما ترتب عليه بروز ظاهرة الباحثين عن العمل [26].

بينما دراسة خالد بن رشيد النويصر(2000) بالمجتمع السعودي، فقد هدفت للتعرف على واقع بطالة خرجي مؤسسات التعليم العالي، واقعها وأسبابها، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أسفرت نتائج الدراسة على أن اغلب العاطلين عن العمل ينتمون لمنطقة الرياض ومن يحملون الشهادات الجامعية في مجال العلوم الإنسانية، واستمرار مؤسسات التعليم العالي في التوسع في التخصصات النظرية التي لا يحتاجها سوق العمل، وكان من أهم أسباب بطالة الخريجين هي امتناع القطاع الخاص عن توظيف الخريجين لارتفاع تكلفتهم الاقتصادية [12].

ولقد هدفت دراسة خالد عثمان الشرع (2003) بالمجتمع الليبي. للتعرف على الأسباب التي تكمن وراء عزوف جهات العمل عن توظيف العمالة المواطنة ، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، واستخدم من أساليبه، أسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج كالاتي : عدم توافر بعض التخصصات الفنية في عرض العمالة المواطنة حيث تتجه العديد من الإدارات إلى استجلاب عمالة وافدة لتغطية النقص في بعض الوظائف الفنية المتخصصة. وكذلك

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

عزوف العمالة المواطنة عن الاشتغال ببعض الوظائف والمهن الفنية والخدمية ، إما بسبب انخفاض المكانة الاجتماعية المرتبطة بهذه الوظائف (كالوظائف الفندقية والحرفية) ، أو بسبب صعوبة العمل وخطورته (مثل أعمال المناولة وتعبئة الإنتاج في المصانع الكيمائية) [14].

وفيما يتعلق بدراسة فواز الرطوط (2004) بالمجتمع الأردني، فقد هدفت للتعرف على الآثار الاجتماعية للبطالة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت من أساليبه، المسح الاجتماعي، دراسة الحالة، والسجلات، وتحليل المضمون، ولقد أسفرت النتائج إلى أن البطالة بالمجتمع الأردني تسببت في حدوث العديد من المشكلات الاجتماعية والمتمثلة في الفقر، والتفكك الأسري، والجريمة، وانحراف الأحداث، والعنف ضد المرأة والأطفال، وتخرب الأطفال من المدارس، والانتحار، والإدمان على الكحول، وتعاطي المخدرات، والتسول والهجرة، وعمالة الأطفال، وتدني الوضع الصحي لدى العاطل عن العمل [22].

بينما دراسة نجية إسحق عبد الله (2004) بالمجتمع المصري، فقد هدفت للتعرف على الأسباب الكامنة وراء بطالة الخريجين والآثار المترتبة عليها على المستويين الفردي والمجتمعي ، وكيفية التصدي لهذه المشكلة، وتوصلت نتائج الدراسة، إلى أن انخفاض مستوى التعليم الجامعي وسوء التأهيل العلمي يعد عاملا رئيسيا في انتشار البطالة . كما بينت أيضا أن أسباب مشكلة البطالة تنفرع إلى فرعين أساسين : الأول يتعلق بالخريج ذاته ويشتمل على (الكسل والتواكل وعدم رغبة الشباب في العمل - ضعف دافعية الشباب للتعليم - ازدياد المتعلمين للعمل اليدوي) ، أما الفرع الثاني فتمثل في الأحوال الاجتماعية العامة للمجتمع والمتمثلة في (سوء التنظيم وغياب التخطيط في التعليم - العشوائية في توزيع الخريجين - عدم التخطيط والتنسيق بين الوزارات - عدم الاهتمام بمشكلات الشباب - الوساطة والمحسوبية - التقدم التكنولوجي الذي اضعف الاعتماد على العنصر البشري). كما توصلت نتائج الدراسة أيضا الى أن معالجة مشكلة البطالة تكمن في ضرورة تطوير التعليم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع سواء تدعيم التعليم الفني أو التنسيق بين وزارة التعليم والقوى العاملة [29].

وأما فيما يخص دراسة سامية علي أحمد (2004) بالمجتمع السوداني، بعنوان: سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين، فقد هدفت للتعرف على سياسات التعليم العالي في كيفية استيعاب الخريجين في القطاعين العام والخاص، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: عدم التوافق بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام، وعدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى غياب التخطيط للقطاع التعليمي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب الخريجين، وصعوبة التنبؤ باحتياجات سوق العمل والإنتاج [15].

في حين دراسة عمار بحاليل نجاح (2018) بالمجتمع الجزائري، كان من ضمن أهدافها التعرف على أسباب البطالة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الوصفي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن من

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

أسباب البطالة انتشار الوساطة، والرشوة في المؤسسات عند بحث خريجي الجامعة عن فرصة عمل، و بأنه الجامعة لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وكذلك بينت نتائج الدراسة بان للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية، حيث يعيش خرجوا الجامعة وضعاً اقتصادياً صعباً لا يستطيعون تلبية أبسط احتياجاتهم، مما يؤدي بهم إلى ممارسة أعمال لا تتناسب مع مستواهم التعليمي، كما أن خريجي الجامعة يعيشون وضعاً نفسياً واجتماعياً يتميز بالتهميش والفراغ، والرفض، وانعدام الثقة بينهم وبين المؤسسات الحكومية [18].

ومن العرض السابق للدراسات السابقة تبين بان مشكلة البطالة مشكلة متشعبة (مركبة)، ومتعددة الاتجاهات والمحاور، واسعة النطاق وكثيرة الأسباب والآثار، ليس لها حد معين تقف عنده، بحيث يمكن القياس عليه، كما أنها تحتاج إلى الانتباه الدائم والترقب الحذر، والمتواصل وتوسيع الرؤى والتصورات لإدراكها بشكل أكثر عمقاً.

9. أسباب انتشار البطالة بين الشباب :

البطالة مشكلة اجتماعية كغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى، متعدد الأسباب والعوامل من جهة، ومدخلها مع العديد من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية من جهة أخرى، ولذلك لا يستطيع أن نحدد سببا معينا لمشكلة البطالة، ولكن نذكر عددا من الأسباب التي يمكن أن تساهم في ظهورها وانتشارها بالوطن العربي بصفة عامة، والمجتمع الليبي بصفة خاصة. ومن تلك الأسباب ما يأتي:

1. من بين أهم أسباب انتشار مشكلة البطالة بالدول العربية يتمثل في سياسات التوظيف، فقد أدى أسلوب توظيف العمالة الوطنية الى أن ينظر الموظف الى الوظيفة على أنها حق من حقوقه الأساسية، وان الاستمرار في الوظيفة لا شان له بالإنتاجية، فانتشرت بين العاملين في القطاع العام سلوكيات لا تتناسب ومتطلبات العمل مثل التسبيب واللامبالاة، والاهتمام بالمصالح الشخصية، ثم تبين بعد فترة أن القطاع العام تضخم ولم يعد ممكنا أن تتولى الدولة مهمة إيجاد مواقع عمل لكل من أنهى دراسته أو انقطع عن مواصلتها، وعرفت البلاد مؤخرا بطالة خريجي الجامعات، والمعاهد العليا، ومن هنا ظهرت مشكلة البطالة التي أصبح يعاني منها الكثير من الشباب لأنه أصبح يعتمد على الدولة في أن توظفه في أحد المؤسسات الحكومية، ولا يولي القطاع الخاص أي أهمية، حيث لا تزال أعداد كبيرة من الشباب الليبي بدون عمل، وقد يرجع هذا إلى أن نسبة كبيرة من العاملين أو خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة أنهمو تعليمهم في مجالات شغلت بالكامل، ولا توجد فرص للداخلين الجدد أو توجد فرص محدودة لا تتجاوز العشرات مقابل آلاف من الخريجين [24].

2. إن سوء التخطيط الجيد من قبل مؤسسات الدولة الخاصة بالتوظيف من الأسباب الرئيسية لانتشار مشكلة البطالة بين الشباب ، حيث يؤدي سوء التخطيط إلى عدم قدرة المجتمع من الاستفادة الفعالة من ثرواته البشرية المتمثلة في قدرات وإمكانات

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

الشباب، مثل دخول الطلبة والطالبات إلى أقسام علمية في الجامعات والمعاهد العليا لا يحتاجها سوق العمل سيخلق ازدياد في معدلات البطالة سنويا بين هذه الفئة. وكذلك توظيف عمالة بأعداد كبيرة في المؤسسات الحكومية، مما يسبب تضخم في الكادر الوظيفي، مما يتطلب من الكثير منهم الحضور للعمل يوم واحد في الأسبوع، أو يوم واحد في الشهر أو السنة وهذا يترتب عليه انتشار مشكلة البطالة المقنعة بين الشباب في العديد من الدول العربية ومن أهمها مجتمعنا الليبي.

3. وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية لمزاولة مهن معينة مثل أعمال البناء، والحدادة، والكهرباء، والنجارة، والسمكرة، والفلاحة، والزراعة، وغيرها، بأسعار مرضية للمواطن إلى حد ما، مما تسبب في عزوف الكثير من الشباب على تعلم المهارات التي تمكنهم من مزاولة تلك المهن من جهة، ومن جهة أخرى لعدم توافر عائد مادي مرضي يحقق لهم جميع طموحاتهم كالزواج، والسكن، أو مواصلة الدراسة وغيرها.

4. زيادة المؤهلين تأهيلا عاليا مثل حملة الشهادات الجامعية والعليا بأعداد تزيد عن حاجة سوق العمل، وعدم إمكانية البلاد لتشغيلهم يخلق مشكلة البطالة بين أفراد هذه الفئة من أفراد المجتمع، وهي حالة متمثلة بالمجتمع الليبي، وفي العديد من المجتمعات العربية في الوقت الحاضر [5].

5. كما أن من أسباب البطالة بين الشباب يرجع إلى سياسات التعليم التي لا تؤهلهم لتعليم مهارات عملية تساعد على زيادة قدراتهم الإنتاجية لتتلاءم مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل، وترجع مشكلة البطالة -أيضا- لبعض النظم والقوانين التي تعيق فرص الشباب على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتلقيهم المساعدة والدعم المادي للبدء بالعمل في المشروعات الصغيرة [9].

6. تغيير مواسم الإنتاج يؤدي إلى فقدان العمال لوظائفهم التي ينتهي موسمها، كالذين يجمعون فواكه معينة في مواسمها، ويقومون بالتجارة بها، والذين يساهموا في حصاد المحاصيل الزراعية، أو من يشتغلون في المصايف والشواطئ في فصل الصيف، وكذلك ممن يعملون في مجال البناء والصيانة، لأنه يزداد الطلب على عمال البناء والصيانة في فصل الصيف ويقل الطلب في فصل الشتاء، وان أكثر المتضررين بفقدان العمل نتيجة لذلك هم العمال غير المهرة وغير المدربين على أكثر من مهنة.

7. وكذلك تعد الحروب القائمة بالعديد من المجتمعات العربية -ومن بينها ليبيا- لمكافحة الإرهاب والمليشيات من أهم الأسباب التي ساعدت على زيادة معدلات البطالة بالدول العربية كمصر، وليبيا، واليمن، وسورية وغيرها، حيث أصبحت الدولة تصرف أموالاً طائلة على مكافحة الإرهاب والمليشيات، مما عرقل مسيرة الدول العربية في إقامة مشروعات تنموية قد تساعد في توظيف أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

8. الاعتماد على موارد النفط كمورد اقتصادي وحيد للدخل القومي في كثير من الدول العربية ولعل ليبيا من أبرزها، لأن عدم تنوع مصادر الدخل يحد من قدرة الدولة على توفير فرص عمل لكثير من الشباب، وعليه فإن البحث عن موارد أخرى للدخل

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

(وخاصة أن ليبيا من الدول التي تتمتع بإمكانيات عالية جدا لتنويع مصادر الدخل فيها) سيساعد على فتح الكثير من فرص العمل والتوظيف أمام الشباب العاطلين عن العمل.

9. ضعف القوانين، وعدم الالتزام بتطبيقها من قبل مؤسسات الدولة قد يؤدي إلى شيوع مشكلة الفساد الإداري والتمثل في الوساطة، والمحسوبية، والعلاقات الشخصية، والقبلية، مما يساعد ذلك على انتشار البطالة المقنعة بشكل كبير جدا بين فئة الشباب بصفة خاصة، والفئات الأخرى بصفة عامة، أي بمعنى لقد ساهمت مشكلة الفساد الإداري بان يوظف العامل في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة ويتقاضى راتب، ولكن بدون مقابل عمل يذكر، ولقد وصل الأمر -أيضا- إلى أن يوظف الشخص في أكثر من وظيفة في وقت واحد، ويحرم غيره من الحصول عليها.

10. انعكاسات البطالة على الشباب:

بعد أن تم الحديث عن الأسباب التي تؤدي إلى انتشار مشكلة البطالة بين الشباب، سنتحدث الآن عما تتركه هذه المشكلة من آثار سلبية، كالأثار الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والسياسية، والتي تؤثر بالدرجة الأولى على الشباب العاطل عن العمل سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ومن ثم على الأسرة والمجتمع بشكل عام، ويمكن تحديد هذه الآثار أو الانعكاسات في النقاط الآتية:

1. أبرز آثار هذه المشكلة -البطالة- في الوقت الراهن، هو دخول أعداد كبيرة جداً من الشباب العاطل عن العمل في منظمات إرهابية، أو مليشيات إجرامية، وذلك من اجل الحصول على أموال وامتيازات تحقق لهم طموحاتهم، وأهدافهم التي لم يتمكنوا من تحقيقها بالطرق المشروعة، وهذا ما نلاحظه في العديد من المجتمعات العربية ومن أبرزها مجتمعنا الليبي.

2. هجرة الشباب إلى بلدان أخرى سواء عن طريق الهجرة غير الشرعية، أو الهجرة شرعية، عن طريق المنافذ الحدودية، أو عن طرق قوارب الموت عبر البحر وذلك من اجل البحث عن فرص عمل تمكنهم من تحقيق احتياجاتهم كالأزواج، والمركوب، والسكن، وغيرها من الاحتياجات، ولقد تترك الهجرة العديد من الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، كإفراغ البلد المرسل من العناصر الشابة والتي تعتبر من أهم الموارد البشرية لأي بلد، وخاصة الشباب ممن يحملون مؤهلات علمية عالية، وكذلك الخلل التي تسببه الهجرة في التركيبة السكانية للمجتمع، في ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور، لأنه الهجرة في الغالب من الذكور، مما يترتب عليه مشكلة العنوسة، والانحرافات غير الأخلاقية، بالإضافة إلى الخلل الذي تسببه الهجرة في حجم السكان.

3. ومن الآثار المصاحبة للبطالة شعور الشباب بالفراغ، في ظل عدم وجود أي مؤسسات حكومية أو أهلية يمكن أن تستثمر ذلك الفراغ بالطرق الإيجابية، مما يفسح المجال أمام الشباب لممارسة العديد من السلوكيات المنحرفة كتعاطي المخدرات، أو الاتجار بها، أو الإدمان على استخدام الانترنت ودخولهم في عالم افتراضي، قد يحرمهم من ممارسة حياتهم الاجتماعية، والأسرية بشكل

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

طبيعي، ويصبح التخلي عنه من الأمور الصعبة، وقد يحتاج إرجاعهم إلى الوضع الطبيعي فترات زمنية لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لهم.

4. كما أشارت العديد من الدراسات الي أن البطالة المزمنة لها تأثيرات سلبية على الشباب مثل انتشار التدخين، والسرقة، والأمراض النفسية مثل القلق والتوتر، والعزلة الاجتماعية، والتي تظهر بشكل واضح بين الذكور، وبشكل عام فإن مشكلة البطالة المبكرة بين الشباب تسبب بعض التأثيرات السلبية بعيدة المدى والتي تظهر أثارها على الأفراد عند بلوغهم مرحلة الرشد- المرحلة المتوسطة من العمر [9].

5. ومن المظاهر السلبية للبطالة على الشباب - أيضاً- شعوره بأنه غير مرغوب فيه وعدم الفائدة للمجتمع، مما يؤدي إلى تدهور الشعور بالذات، والاكتئاب والاعترا، وكشفت دراسة برينر عام 1973 عن وجود علاقة بين البطالة والمشكلات الاجتماعية والنفسية، فكلما زادت نسبة البطالة تزداد المشكلات الاجتماعية والنفسية مثل الانتحار، والطلاق، والتفكك الأسري، والتأخر في الزواج، والضغط النفسي، وارتكاب الجرائم، بالإضافة إلى الغضب والعدوان، والقلق واليأس، وهذه المشاعر السلبية تؤدي إلى إدمان الكحول، والمخدرات، والمشكلات الزوجية كاستخدام العنف المادي والمعنوي بين أفراد الأسرة [27].

6. تدهور العلاقات الاجتماعية بين الأبناء والآباء، فالعطف الذي نجده عادة بشكل أو بآخر بين الآباء المسورين نحو أبنائهم قد لا نجده عند الآباء العاطلين عن العمل، وذلك لأن ظروفهم المعيشية لا تسمح لهم بتنمية علاقات اجتماعية قوية وعميقة بينهم وبين أولادهم، إذ أنهم يقضون معظم وقتهم خارج بيوتهم إما بحثاً عن فرصة عمل، أو في أحيان كثيرة قتلاً وتضييعاً للوقت [3]. كما أن تعطل الأب عن العمل وضعف دخله أو انعدامه كلياً كثيراً ما يدفع الأسرة ككل إلى احتضان الرذيلة، حيث يشير أحد المفكرين الى أن الفقر والبطالة، وقلة الدخل كثيراً ما تدفع الأمهات أو الخالات، أو العمات إلى تشجيع الفتاة الصغيرة إلى الانحرافات الجنسية وغض الطرف عن سلوكها، بهدف الاستفادة المادية من هذه العلاقات المنحرفة [5].

7. وكذلك تؤدي البطالة إلى شعور الشباب العاطل عن العمل بفقدان كرامته، وعزة نفسه نظراً لحاجته المادية، ويجد أن لا مفر له من العيش على نفقة الأقارب أو حسنة الجيران، أو قبول الإعانات الاجتماعية العامة، وإذا لم تتوفر حتى هذه المصادر فقد يضطر إلى التسول أو التشرد أو السرقة، وفي بعض الأحيان قد ينجر العاطل عن العمل لتهريب المخدرات، أو تهريب البشر للهجرة غير الشرعية، من أجل الحصول على الأموال [5]، وهذا ما نشاهده الآن في كثير من المجتمعات العربية ومن أهمها مجتمعنا الليبي الذي أصبح الاتجار بالبشر من المهن الأساسية التي أصبح من خلالها الشباب يحصلون على أموال طائلة تحقق لهم جميع طموحاتهم وأمنياتهم الشخصية.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

8. لا تقف آثار البطالة عند حدودها فقط، بل لها آثار مضاعفة على جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية كالفقر، والسكن في الأحياء العشوائية، والتأخر في سن الزواج أو العزوف عن الزواج كلياً، وانتشار الجريمة. وشيوع الأمراض الاجتماعية كالرذيلة، والنصب، والاحتيال، والتزوير في المستندات كالشهادات المتوسطة والعليا مثلاً [19].

9. إن الفرد العاطل عن العمل قد ينمو عنده الشعور بالإقصاء والحرمان الاقتصادي، فخطر تدني المستوى المعيشي يضعف لدى الشخص الشعور بالانتماء لوطني لبلاده، ويبرز لديه الشعور بالحقن والكراهية اتجاه مجتمعه، الذي قد يحمل انعكاسات وخيمة على زعزعة الاستقرار الاجتماعي، والسياسي، والأمني للبلد.

11. طرق الوقاية والعلاج:

بعد التعرف على أسباب البطالة وانعكاساتها (آثارها) السلبية على الشباب، فإن الباحث يضع مجموعة من الطرق يمكن أن تساعد على - الأقل جزئياً - من الحد أو التخفيف من مشكلة البطالة سواء على مستوى مجتمعنا الليبي، أو على مستوى المجتمعات العربية الأخرى. وتم تحديد هذه الطرق في النقاط الآتية:

1. تنويع مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال أن تسخر كل دولة كافة إمكانياتها للاستفادة من جميع مواردها، وخاصة في مجتمعنا الليبي التي يتميز بثروات -غير النفط- هائلة، يمكن الاستفادة منها عن طريق سياسات حكيمة تقوم بإنشاء مشروعات تنموية مختلفة على المستويين القريب، والبعيد، مما يساعد على توفير فرص عمل متنوعة للشباب العاطل عن العمل.

2. تفعيل برامج من خلال وزارة المالية والتخطيط بإعطاء قروض إسلامية - من غير فوائد - للشباب العاطل عن العمل من أجل إقامة مشروعات صغيرة متنوعة، ويتم تنفيذها ومتابعتها، وتقييم أداءها من خلال خبراء اقتصاديين متخصصين لضمان نجاحها وتطويرها كلما زادت في عملية الإنتاج.

3. التركيز على دعم القطاع الخاص من قبل مؤسسات الدولة، لأنه أصبح فاعل في للحياة الاقتصادية، ومساهم أساسي في تنمية الاستثمارات، وخلق فرص العمل، والتخفيف من حدة البطالة.

4. عند إقامة مشاريع تنموية من قبل القطاع العام أو الخاص يجب أن تتوزع بين المدن والقرى بشكل متساوٍ، حتى نضمن حق كل شاب عاطل عن العمل في التوظيف من جهة، وحتى لا تتمركز فرص العمل بمدينة معينة وإهمال حق شباب المناطق والقرى الأخرى من فرص العمل والتوظيف.

5. يجب العمل على تحقيق اللامركزية الإدارية، بحيث تستفيد كل منطقة من مواردها الخاصة، مثلاً المناطق القريبة من البحر يمكن إقامة مشاريع ضخمة عليها كالمصانع الخاصة بثروات الصيد البحري، والمصايف والقرى السياحية. بينما المناطق الصحراوية يمكن

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

إقامة مشاريع خاصة بالطاقة الشمسية، ومصانع الزجاج وغيرها، ومناطق أخرى يمكن الاستفادة منها في إقامة مشاريع زراعية مختلفة، ومن خلال تحقيق ذلك يمكن أن تتوافر العديد من فرص العمل أمام الشباب، وتخفيف البطالة وتأثيراتها المختلفة.

6. إنشاء مراكز وطنية في كل مدينة لتنمية المهارات، والقدرات البشرية والمعرفية والتقنية للخريجين لتهيئتهم لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحويلات التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل محلياً ودولياً.

7. يجب أن تعمل المؤسسات الخاصة والعامة معاً من أجل إنشاء صندوق مخصص للدعم المالي للشباب العاطل عن العمل، وذلك من خلال تخصيص راتب شهري، يستطيع من خلاله الشباب العاطلين عن العمل توفير ابسط احتياجاتهم لحين توافر فرص عمل برواتب مرضية.

8. إعادة النظر في سياسات التعليم العالي في كثير من الدول العربية- ومن بينها ليبيا- وذلك من حيث وضع قرارات ملزمة للجامعات والمعاهد العليا، والمتوسطة، تنص على الحد من الأقسام العلمية التي لا يحتاجها سوق العمل، وفتح أقسام أو كليات جديدة توافق الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلباته.

9. يجب على مؤسسات الدولة المختلفة العمل معاً على إنشاء مؤسسات ترفيهية، وثقافية خاصة بالشباب لقضاء وقت الفراغ، حتى لا يكونوا فريسة لمختلف الأمراض الاجتماعية كتعاطي المخدرات، والسرقعة، والإدمان على الانترنت، وغيرها من السلوكيات المنحرفة.

10. إعادة النظر في التشريعات النافذة في كل دولة- وخاصة ليبيا- وذلك من خلال إصدار قوانين تنص على تجريم الشخص الذي يثبت تورطه في العمل في أكثر من وظيفة حكومية في وقت واحد، ولا بد أن تصدر في حق من يمارس ذلك الفعل عقوبة تصل الى حرمانه نهائياً من العمل في أي جهة حكومية، أو سجنه لمدة لا تقل عن خمسة سنوات أو أكثر.

11. تغير ثقافة الشباب -عبر وسائل الإعلام المختلفة- حول المفاهيم الخاطئة المتكونة لديهم عن بعض المهن كالنجارة، والسباكة، والحدادة، والفلاحة، والصيد البحري، وعمال البناء المختلفة وغيرها، وحثهم على تعلم المهارات، والخبرات التي تحتاجها تلك المهن، لأنها أعمال شريفة ولا تخالف قيم ديننا الإسلامي، ولا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

12. إنشاء جهاز ثابت يبتعد عن التقلبات الإدارية التي تنتقل بين الإنشاء والإلغاء وإعادة الإنشاء ثم الإلغاء وهكذا، وتكون مهمته الرئيسية متابعة كل ما يتعلق بسوق العمل والاستخدام والبطالة، يتولى رصد الأنشطة الاقتصادية، ورصد مخرجات التعليم والتدريب، ووضع البرامج التي تقرب بين مجالات العمل والباحثين عن مواقع الشغل، بحيث تنظم وبشكل دوري لقاءات بين أرباب العمل في القطاعين العام والخاص وبين الباحثين عن العمل للتعريف بسوق العمل، والفرص المتوفرة، التي يمكن أن تتوفر في المستقبل القريب.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

13. يجب التوعية الدائمة والمستمرة للشباب عبر المؤسسات التربوية المختلفة (الإعلام، التعليم، المساجد)، للتثقيف الكافي، والوعي بمشكلة البطالة، حتى نضمن خلق جيل واعٍ ومدرك لمخاطر البطالة وأثارها السلبية على الفرد والأسرة، والمجتمع.

خلاصة القول إن الأخذ بالطرق - سالفة الذكر - (مجتمعة) من قبل صنّاع القرار الاقتصادي والسياسي بالمجتمعات العربية، سيساعد على الحد أو التخفيف من حدة مشكلة البطالة على مستوى العالم العربي من جهة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والأمني لكل دولة على حده من جهة أخرى.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

قائمة المراجع

1. إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية - المشاكل والآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 ،
2. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات القوى العاملة (التخطيط - التنمية - الاستخدام) ، مؤسسة الشباب الجامعي ، الإسكندرية، 1984، ص434.
3. احمد محمد اضبيعة: الشباب والفراغ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، ص223.
4. أمانة التخطيط ، مصلحة التعداد ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة ، 1980 .
5. الوحيشي احمد بيبي: المشكلات الاجتماعية، مطابع التعليم، طرابلس، 2005، ص: 208، 203، 202، 199، 209.
6. الهيئة العامة للمعلومات: المسح الوطني للتشغيل (القوى العاملة) لسنة 2007، ص43.
7. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص73 .
8. تصريحات نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي: لقناة ليبيا الأحرار بتاريخ 2012/1/4.
9. حسين حسن سليمان: السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2005، ص: 203، 200.
10. حسين عبد الحميد احمد: مشكلات المدينة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص: 221، 55.
11. حسن على حسن: المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1991، ص168.
12. خالد بن رشيد النويصر: بطالة خرجي مؤسسات التعليم العالي، واقعها وأسبابها، وحلولها، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000.
13. خالد الشرع : الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة : دراسة في اتجاهات الإدارة العليا والوسطى نحو توظيف العمالة المواطنة في القطاعات الإنتاجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاروينس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 2003 .
14. خضر زكريا : دراسات في المجتمع المعاصر ، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا، ط1 ، 1999، ص: 257، 258 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

15. سامية علي أحمد: سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، 2004.
16. سيد عاشور احمد: مشكلة البطالة، ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 208، ص: 11، 28، 29.
17. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، (226) ، أكتوبر، 1997، ص17.
18. عمار بحاليل نجاح: البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة 8 ماي 45- قلمه، الجزائر، 2018، ص: 37، 34.
19. علي الحوات وآخرون: دراسات في المشكلات الاجتماعية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1995، ص44.
20. علي ليلي : الشباب العربي ، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف ، دار المعارف ، ط2 ، 1993، ص37.
21. عمر التومي الشيباني : الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، 1987 ، ص35.
22. فواز الرطوط وآخرون: الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن، الجامعة الأردنية، بحث غير منشور، 2004.
23. محمد فتحي الزيتيني، وسالم بويكر: العولمة وانعكاساتها على أوضاع العمل والتشغيل، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية المرج، جامعة بنغازي، العدد (35) - 5 يناير، 2018، ص: 5، 4.
24. مصطفى عمر التير: مشاغل واهتمامات الشباب ومقترحات للتعامل معها، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور، 2006، ص: 36، 35.
25. محمد بن ناصر السويد وآخرون: قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة، دار الزهراء، الرياض، 2013، ص248.
26. محمد سالم كعبية: التعليم الجامعي وسوق العمل في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، العددان الأول والثاني 1998.
27. محمد البدوي الصافي: السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، دار القلم والتوزيع، دبي، 1998، ص89.
28. منظمة العمل العربية: تقديم للسيد المدير العام لمنظمة العمل العربية للمنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل المنعقد بالرياض في الفترة من 16 - 18 يناير، 2010.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

29. نجية اسحق ، سيكولوجية البطالة (العوامل والآثار النفسية وإستراتيجية المواجهة) ، المكتبة المصرية ، 2004 ، ص:235،127.

